كتاب الصيام

كتاب الصيام

صيام رمضان أحد أركان الإسلام وفروضة ، لقول الله تعالى **يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام** الآيات ، وعن أبي هريرة قال : بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً بارزاً للناس إذا أتاه رجل فقال : يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ما الإسلام ؟ قال **أن تعبد الله ولا تشرك به شيئاً ، وتقيم الصلاة المكتوبة ، وتؤدي الزكاة المفروضة ، وتصوم رمضان** متفق عليه .

ولا يجب إلا بشروط أربعة : الإسلام ، فلا يجب على كافر أصلي أو مرتد ، والعقل ، فلا يجب على المجنون ، والبلوغ ، فلا يجب على صبي لما ذكرنا في الصلاة ، وقال بعض أصحابنا : يجب على من أطاقه ، لما روى عبد الرحمن بن أبي ليبة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **إذا أطاق الغلام صيام ثلاثة أيام وجب عليه صيام شهر رمضان** ، ولأنه يعاقب على تركه وهذا هو حقيقة الواجب والأول المذهب ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : **رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يبلغ رواه أبو داود** ولأنه عبادة بدنية ، فلم يلزم الصبي كالحج ، وحديثهم مرسل ، ثم يحمل على تأكيد الندب . كقوله : **غسل الجمعة واجب على كل محتلم** لكن يؤمر بالصوم إذا أطاقه ويضرب عليه ليعتاده كالصلاة ، فإن أسلم كافر أو أفاق مجنون أو بلغ صبي في أثناء الشهر ، لزمه صيام ما يستقبلونه ، لأنهم صاروا من أهل الخطاب فيدخلون في الخطاب به ولا يلزمهم قضاء ما مضى ، لأنه مضى قبل تكليفهم فلم يلزمهم قضاؤه كالرمضان الماضي ، وإن وجد ذلك منهم في أثناء نهار ، لزمهم إمساك بقية وقضاؤه . وعنه : لا يلزمهم ذلك ، لأنه نهار أبيح له فطر أوله ظاهر وباطناً فلم يلزمهم إمساكه ، كما لو استمر العذر ، ولأنهم لم يدركوا في وقت العبادة ما يمكنهم التلبس بها فيه ، فاشبه ما لو زالت أعضائهم ليلاً ، وظاهر المذهب الأول ، لأنهم أدركوا جزءاً من وقت العبادة فلزمهم قضاؤها كما لو أدركوا جزءاً من وقت الصلاة ، ويلزمهم الإمساك لحرمة رمضان كما لو قامت البينة بالرؤية في أثناء النهار ، وإن بلغ الصبي وهو صائم ، لزمه إتمام صومه رواية واحدة ، لأنه صار من أهل الوجوب فلزمه الإتمام . كما لو شرع في صيام تطوع ثم نذر إتمامه . وقال **القاضي** : ولا يلزمه قضاؤه لذلك . وقال **أبو الخطاب** : يلزمه القضاء كما لو بلغ في أثناء الصيام .

فصل :

الشرط الرابع : الإطاقة ، فلا يجب على الشيخ الذي يجهد الصيام ، ولا المريض المأبوس من برئه لقول الله تعالى : **لا يكلف الله نفساً إلا وسعها** ، وعليه أن يطعم لكل يوم مسكيناً لقول الله تعالى : **وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين** . قال **ابن عباس** كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما لا يطيقان الصيام أن يفطرا ويطعما مكان كل يوم مسكيناً ، والحامل والمرضع إذا خافتا على أولادهما أفطرتا وأطعمتا . رواه **أبو داود** . فإن لم يكن له فدية فلا شيء عليه ، للآية الأولى .

فصل :

ومن لزمه الصوم لم يبيح له تأخيره إلا أربعة :
أحدها : الحامل والمرضع إذا خافتا على ولديهما فلهما الفطر ، وعليهما القضاء وإطعام مسكين لكل يوم لما ذكرنا من الآية ، وإن أفطرتا خوفاً على أنفسهما فعليهما القضاء حسب كالمريض .
الثاني : الحائض والنفساء لهما الفطر ، ولا يصح منهما الصيام لما ذكرنا في باب الحيض ، والنفاس كالحيض فنقيسه عليه ، ومتى وجد ذلك في جزء من اليوم أفسده ، وإن انقطع دمها ليلاً فنوت الصوم ، ثم اغتسلت في النهار ، صح صومها ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصح جنباً من جماع ثم يغتسل ويتم صومه . متفق عليه ، وهذه في معناه .

الثالث : المريض له الفطر وعليه القضاء لقول الله تعالى : **فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر** . والمبيح للفطر : ما خيف من الصوم زيادته أو إبطاء برئه ، فأما ما لا أثر للصوم فيه كوجع الضرس والإصبع ونحوه فلا يبيح الفطر ، لأنه لا ضرر عليه في الصوم ، ومن أصبح صائماً فمرض في النهار فله الفطر ، لأن الضرر موجود ، والصحيح إذا خاف على نفسه لشدة عطش أو جوع ، أو شبق يخاف أن تنشق أشباه ونحو ذلك ، فله الفطر ويقضي ، لأنه خائف على نفسه ، أشبه المريض ، ومن فاته الصوم لإغماء فعليته القضاء ، لأنه لا يزال التكليف ، ويجوز على الأنبياء عليهم السلام ولا تثبت

الولاية على صاحبه ، فهو كالمريض ، ومن أعْمى عليه جميع النهار لم يصح صومه ، لأن الصوم الإمساك ولا ينسب ذلك إليه ، وإن أفاق في جزء من النهار صح صومه ، لوجود الإمساك فيه ، وإن نام جميع النهار صح صومه ، لأن النائم في حكم المنتبه ، لكونه ينتبه إذا نبه ، ويجد الألم في حال نومه .
 الرابع : السفر الطويل المباح يبيح الفطر ، لآلية ، ولا يباح الفطر لغيره لما ذكرنا في القصر ، ولا يفطر حتى يترك البيوت وراء ظهره لما ذكرنا في القصر ، وللمسافر أن يصوم ويفطر ، لما روى حمزة بن عمر الأسلمي أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم : أصوم في السفر ؟ قال : **إن شئت فصم وإن شئت فأفطر** متفق عليه . والفطر أفضل : لقول النبي صلى الله عليه وسلم : **ليس من البر الصوم في السفر** متفق عليه . ولأنه من رخص السفر المتفق عليها ، فكان أفضل كالقصر .
 ولو تحمل المريض والحامل والمرضع الصوم ، كره لهم و أجزأهم ، لأنهم أتوا بالأصل فأجزأهم كما لو تحمل المريض الصلاة قائماً . ومن سافر في أثناء النهار أبيض له الفطر ، لما روي عن أبي بصرة الغفاري ، أنه ركب في سفينة من الفسطاط في شهر رمضان فدفع ، ثم قرب عداه فلم يجاوز البيوت حتى دعا بالسفر . ثم قال : اقترب قيل : ألسنت ترى البيوت ؟ قال : أترغب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فأكل . رواه **أبو داود** . ولأنه مبيح للفطر فأباحه في أثناء النهار كالمرض .
 وعنه : لا يباح ، لأنها عبادة لا تختلف بالسفر والحضر ، فإذا اجتمع فيها غلب حكم الحضر كالصلاة ، وإن نوى الصوم في سفره فله الفطر لذلك ، لما روى جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفتح فصام حتى بلغ كراع الغميم وصام الناس معه . فقيل : إن الناس قد شق عليهم الصيام ، وإن الناس ينظرون فيما فعلت ، فدعا بقدر من ماء بعد العصر فشرب والناس ينظرون ، فأفطر بعضهم وصام بعضهم ، فبلغه أن ناساً صاموا فقال : **أولئك العصاة** رواه **مسلم** ، وله أن يفطر بما شاء .
 وعنه : لا يفطر بالجماع ، فإن أفطر به ففي الكفارة روايتان :
 أصحهما : لا تجب ، لأن الصوم لا يجب المضي فيه ، فأشبهه التطوع ، وإذا قدم المسافر وبرئ المريض وهما صائمان لم يباح لهما الفطر ، لأنه زال عذرهما قبل الترخص أشبه القصر ، فإن زال عذرهما أو عذر الحائض و النفساء وهم مفطرون ففي الإمساك روايتان ، على ما ذكرنا في الصبي ونحوه . ومن أبيض له الفطر لم يكن له أن يصوم غير رمضان ، فإن نوى ذلك لم يصح ، لأنه لم ينو رمضان ولا يصح الزمان لسواه .

فصل :

ولا يجب صوم رمضان إلا بأحد ثلاثة أشياء : كمال شعبان ثلاثين يوماً ، لأنه يتيقن به دخول رمضان ، ورؤية الهلال ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : **صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته** متفق عليه . ويقبل فيه شهادة الواحد وعنه : لا يقبل فيه إلا شهادة اثنين ، لما روى عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وعن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رسول الله أنه قال : **صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته وانسكوا لها فإن غم عليكم فأتوا ثلاثين فإن شهد شاهدان ذوا عدل فصوموا وأفطروا رواه النسائي** . وقال أبو بكر : إن كان الرأي في جماعة لا يقبل إلا شهادة اثنين ، لأنهم يعاينون ما عاينه ، وإن كان في سفر فقدم ، قبل قوله وحده ، وظاهر المذهب : الأول . اختاره **الخرقي** وغيره لما روى ابن عمر قال : تراءى الناس الهلال ، فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أنني رأيت فصام . رواه **أبو داود** . ولأنه خبر فيما طريقه المشاهدة يدخل به في الفريضة فقبل من واحد ، كوقت لصلاة ، والعبد الحر ، لأنه ذكر من أهل الرواية والفتيان ، فأشبهه الحر . وفي المرأة وجهان : أحدهما : يقبل قولها ، لأنه خير ديني فقبل خبرها به الرواية .
 والثاني : لا يقبل ، لأن طريقه الشهادة ولهذا لا يقبل فيه شاهد الفرع مع إمكان شاهد الفرع مع إمكان شاهد الأصل ، ويطلع عليه الرجال فلم يقبل بالمرأة المنفردة ، كالشهادة بهلال شوال .
 الثالث : أن يحول دون مطلع الهلال ليلة الثلاثين من شعبان غيم أو قتر ، وفيه ثلاث روايات : إحداهن : يجب الصيام ، لما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : **صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فاقدروا له** . متفق عليه . يعني : ضيقوا له العدة من قوله : **ومن قدر عليه رزقه** أي ضيق عليه ، وتضييق العدة له أن يحسب شعبان تسعة وعشرين يوماً ، وكان ابن عمر رضي الله عنه إذا حال دون مطلع غيم أو قتر أصبح صائماً ، وهو راوي الحديث وعمله به تفسير له .
 والثانية : لا يصوم ، لقوله في الحديث الآخر : **فإن غم عليكم فأكملوا ثلاثين يوماً** حديث صحيح . وقال عمار : من صام اليوم الذي يشك فيه الناس فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم حديث صحيح . ولأنه شك في أول الشهر ، فأشبهه حال الصحو .
 الثالثة : الناس تبع للإمام إن صام صاموا وإن أفطر أفطروا ، ولقوله عليه السلام : **صومكم يوم** تصومون وفطركم يوم تفطرون و أصحابكم يوم تصحون رواه **أبو داود** .

فصل :

وإذا رأى الهلال أهل بلد لزم الناس كلهم الصوم ، لأنه ثبت ذلك اليوم من رمضان ، وصومه واجب بالنص والإجماع ، ومن رأى الهلال فردت شهادته لزمه الصوم ، لقوله عليه السلام : **صوموا لرؤيته فإن أفطر يومئذ بجماع فعليه القضاء والكفارة** ، لأنه أفطر يوماً من رمضان بجماع تام فلزمته كفارة ، كما لو قبلت شهادته .

ولا يجوز الفطر إلا بشهادة عدلين ، لحديث عبد الرحمن بن زيد ، ولأنها شهادة على هلال لا يدخل بها في العبادة ، فلم يقبل فيه الواحد كسائر الشهور ، ولا تقبل فيها شهادة رجل وامرأتين لذلك ، ولا يفطر إذا رآه وحده لما روي أن رجلين قدما المدينة وقد رأيا الهلال ، وقد أصبح الناس صياماً فأتيا عمر فذكرا ذلك له ، فقال لأحدهما : أصائم أنت ؟ قال : بل مفطر . قال : ما حملك على هذا ؟ قال : لم أكن لأصوم وقد رأيت الهلال . وقال الآخر : أنا صائم . قال : ما حملك على هذا ؟ قال : لم أكن لأفطر والناس صيام . فقال للذي أفطر : لولا مكان هذا لأوجعت رأسك ، رواه سعيد . ولأنه محكوم به من رمضان ، أشبه الذي قبله ، فإن صام الناس بشهادة اثنين ثلاثين يوماً فلم يروا الهلال أفطروا ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : **فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين ثم أفطروا** حديث حسن . وإن صاموا لأجل الغيم فلم يروا الهلال لم يفطروا ، لأنهم إنما صاموا احتياطاً للصوم ، فيجب الصوم في آخره احتياطاً . وإن صاموا بشهادة واحد فلم يروا الهلال ففيه وجهان :

أحدهما : لا يفطرون ، لقوله صلى الله عليه وسلم : **وإن شهد اثنان فصوموا وأفطروا** ولأنه فطر يستند إلى شهادة واحد فلم يجز ، كما لو شهد بهلال شوال .

والثاني : يفطرون ، لأن الصوم ثبت فوجب الفطر باستكمال العدة تبعاً وقد ثبت تبعاً ما لا يثبت أصلاً .
بدليل أن النسب لا يثبت بشهادة النساء أصلاً ، ويثبت بها الولادة ثم يثبت النسب للفراس على وجه التبع للولادة .

فصل :

ومن كان أسيراً ، أو في موضع لا يمكنه معرفة الشهور بالخبر فاشتبهت عليه الشهور فإنه يصوم شهراً بالاجتهاد ، لأنه اشتبه عليه وقت العبادة فوجب العمل بالتحري ، كمن اشتبه عليه وقت الصلاة ، فإن لم ينكشف الحال فصومه صحيح ، لأنه أدى فرضه باجتهاده ، أشبه المصلي يوم الغيم ، وإن انكشف الحال فبان أنه وافق الشهر أجزاءه ، لأنه أصاب في اجتهاده ، وإن وافق بعده أجزاءه ، لأنه وقع قضاء لما وجب عليه فصح ، كما لو علم ، وإن بان قبله لم يجزئه لأنه صام قبل الخطاب ، أشبه المصلي قبل الوقت ، وإن صام بغير اجتهاد ، أو غلب على ظنه أن الشهر لم يدخل فصام لم يجزئه وإن وافق ، لأنه صام مع الشك فأشبهه المصلي شاكاً في أول الوقت .

فصل :

ووقت الصوم من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس ، لقول الله تعالى : **وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل** . وقال النبي (ص) : **لا يمنعكم من سحوركم أذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطير في الأفق** حديث حسن .
وعن عمر أن النبي (ص) قال : **إذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا وغربت الشمس أفطر الصائم** متفق عليه ، ويجوز الأكل والشرب إلى الفجر للآية والخير . وإن جامع قبل الفجر ثم أصبح جنباً صح صومه ، لأن الله تعالى لما أذن في المباشرة إلى الفجر ثم أمر بالصوم دل على أنه يصوم جنباً .
وقد روت عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما أن النبي (ص) كان يصح جنباً من جماع غير احتلام ، ثم يغتسل ويصوم . متفق عليه . وإن أصبح وفي فيه طعام أو شراب فلفظه لم يفسد صومه وإن طلع الفجر وهو مجامع فاستدام فعليه القضاء والكفارة ، لأن استدامة الجماع جماع ، وإن نزع فكذلك في اختيار **ابن حامد و القاضي** ، لأن النزع جماع كالإيلاج .
وقال **أبو حفص** : لا قضاء عليه ولا كفارة ، لأنه تارك للجماع ، وما علق على فعل شيء لا يتعلق على تركه . وإن أكل شاكاً في طلوع الفجر صح صومه ، لأن الأصل بقاء الليل ، وإن أكل شاكاً في غروب الشمس بطل صومه ، لأن الأصل بقاء النهار .

باب النية في الصوم

لا يصح صوم رمضان ولا غيره من الصيام الواجب إلا بنية من الليل لكل يوم ، لما روت حفصة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : **من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له** رواه **أبو داود** ، ولأنه صوم مفروض فاعتبرت فيه النية ، من الليل لكل يوم كالقضاء ونحوه ، وعنه : تجزئه النية في أول رمضان لجميعة ، لأنه عبادة واحدة ، والأول : المذهب ، لأن كل يوم عبادة منفردة لا يتصل بالآخر ، ولا يفسد أحدهما الآخر فأشبه أيام القضاء ، وفي أي وقت من الليل نوى أجزاءه للخير . ولأن الليل محل النوم فتخصيص النية بجزء منه يفوت الصوم ، ومن أكل وشرب بعد النية ، لم تبطل نيته لأن إباحة الأكل والشرب إلى الفجر دليل على أن نيته لم تفسد به .

فصل :

ويجب تعيين النية لكل صوم يوم واجب ، وهو أن يعتقد أنه صائم غداً من رمضان ، أو من كفارته أو من نذره .

وعنه : لا يجب تعيين النية لرمضان ، لأنه يراد للتمييز ، وزمن رمضان متعين له لا يحتمل سواه ، والأولى أصح ، لأنه صوم واجب فافتقر إلى التعيين كالقضاء ، فلو نوى ليلة الشك إن كان غداً من رمضان فهو فرض وإلا فهو نفل ، أو نوى نفلًا أو أطلق النية ، صح عند من لم يوجب التعيين ، لأنه نوى الصوم ونيته كافية ، ولا يصح عند من أوجب ، لأنه لم يجزم به والنية عزم جازم . وإن نوى إن كان غداً من رمضان فأنا صائم وإلا فلا ، لم يصح على الروائين ، لأنه شك في النية لأصل الصوم ، ولا يفتقر مع التعيين إلى نية الفرض ، لأنه لا يكون رمضان إلا فرضاً ، وقال **ابن حامد** : يحتاج إلى ذلك لأن رمضان للصبى نفل ، ومن نوى الخروج من صوم الفرض أبطله ، لأن النية فرض في جميعه ، فإذا قطعها في أثناءه خلا ذلك الجزء عن النية ففسد الكل لفوات الشرط .

فصل :

ويصح صوم التطوع بنية من النهار ، لما روت عائشة رضي الله عنها قالت : دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال : ((هل عندكم شيء؟ قلنا : لا . قال : إني إذا صائم)) رواه **مسلم** ، ولأن في تجويز ذلك تكثيراً للصيام ، لأنه قد تعرض له النية من النهار فجاز ، كما سُمح في ترك القيام والاستقبال في النافلة لذلك ، وفي أي وقت نوى من النهار أجزاءه في ظاهر كلام **الخرقي** ، لأنه نوى في النهار ، أشبه ما قبل الزوال . واختار **القاضي** أنه يجزئ بنية بعد الزوال ، لأن النية لم تصحب العبادة في معظمها ، أشبه ما لو نوى مع الغروب .

قال **أحمد** : من نوى التطوع في النهار كتب له بقية يومه ، وإذا أجمع في الليل كان له يومه . فظاهر هذا أنه إنما يحكم له بالصيام من وقت نيته لقول النبي صلى الله عليه وسلم : **إنما الأعمال بالنيات** وإنما لكل امرئ ما نوى .

وقال **أبو الخطاب** : يحكم له بالصوم الشرعي المثاب عليه من أول النهار ، لأن صوم بعضه لا يصح .

باب ما يفسد الصوم وما يوجب الكفارة

يحرم على الصائم الأكل والشرب للآية والخبر ، فإن أكل أو شرب مختاراً ذاكراً لصومه أبطله ، لأنه فعل ما ينافي الصوم لغير عذر ، سواء كان غذاء أو غير غذاء كالحصاة والنواة لأنه أكل . وإن استعط أفسد صومه ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم للقيظ بن صبرة : **وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً** رواه **أبو داود** وهذا يدل على أنه يفسد الصوم إذا بالغ فيه بحيث يدخل إلى خياشيمه . وإن أوصل إلى جوفه شيئاً من أي موضع كان ، أو إلى دماغه مثل أن احتقن أو داوى جائفة بما يصل جوفه ، أو طعن نفسه أو طعنه غيره بإذنه بما يصل جوفه ، أو قطر في أذنيه فوصل إلى دماغه ، أو داوى مأمومة بما يصل إليه ، أفطر ، لأنه إذا بطل بالسعوط دل على أنه يبطل بكل واصل من كل موضع كان ، ولأن الدماغ أحد الجوفين فأبطل الصوم ما يصل إليه كالآخر . وإن اكتحل فوصل الكحل إلى حلقه أفطر ، لأن العين منفذ ، لذلك يجد المكتحل مرارة الكحل في حلقه ، ويخرج أجزاءه في نخاعته ، وإن شك في وصوله لكونه يسيراً كالميل ونحوه ولم يجد طعمه لم يفطر ، نص عليه ، وإن زرق في أحليله شيئاً أو أدخل ميلاً لم يبطل صومه ، لأن ما يصل المثانة ، لا يصل الجوف ولا منفذ بينهما ، إنما يخرج البول رشحاً فهو بمنزلة ما لو ترك في فيه شيئاً ، وإن ابتلع ما بين أسنانه أفطر ، لأنه واصل من خارج يمكن التحرز عنه فأشبهه اللقمة .

فصل :

وما لا يمكن التحرز منه كابتلاع ريقه ، وغريلة الدقيق ، وغبار الطريق والذبابه تدخل في حلقه ، لا يفطره ، لأن التحرز منه لا يدخل تحت الوسع ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، وإن جمع ريقه ثم ابتلعه لم يفطر ، لأنه يصل من معدته ، أشبه ما لو لم يجمعه . وفيه وجه آخر : أنه يفطره ، لإمكان التحرز منه . وإن ابتلع النخامة ففيها روايتان : إحداهما : يفطر لأنها من غير الفم ، أشبه القيء .

والثانية : لا يفطر لأنها لا تصل من خارج وهي معتادة في الفم ، أشبه الريق . ومن أخرج ريقه من فمه ثم ابتلعه ، أو بلع ريق غيره أفطر ، لأنه بلعه من غير فمه ، أشبه ما لو بلع ماء ، ومن أخرج درهماً من فمه ثم أدخله وبلع ريقه لم يفطر ، لأنه لا يتحقق ابتلاع اللبل الذي كان عليه ، ولذلك لا يفطر بابتلاع ريقه بعد المضمضة والتسوك بالعود الرطب ، ولا بإخراج لسانه ثم إعادته . ولو سال فمه دماً أو خرج إليه قلس أو قيء فازدرده أفطر ، لأن الفم في حكم الظاهر ، وإن أخرجه ثم ابتلع ريقه ومعه شيء من المنجس أفطر وإلا فلا .

فصل :

ومن استقاء عمداً أفطر ، ومن ذرعه فلا شيء عليه لما روى **أبو هريرة** أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : **من ذرعه القيء فليس عليه قضاء ومن استقى عمداً فليقض حديث حسن** . وإن حجم أو احتجم أفطر ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : **أفطر الحاجم والمحجوم** رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أحد عشر نفساً ، وقال **أحمد** : حديث ثوبان وشداد بن أوس صحيحان .

فصل :

وتحرم عليه المباشرة للآية ، فإن باشر فيما دون الفرج ، أو قبل أو لمس فأنزل فسد صومه ، فإن لم ينزل لم يفسد ، لما روى عن **عمر** رضي الله عنه قال : قلت : يا رسول الله صنعت اليوم أمراً عظيماً قبلت وأنا صائم قال : **أرأيت لو تمضمضت من الماء وأنت صائم قلت : لا بأس قال : فمه ؟** رواه **أبو داود** . شبه القبلة بالمضمضة لأنها من مقدمات الشهوة ، والمضمضة إذا لم يكن معها نزول الماء لم يفطر كذلك القبلة ، ولو احتلم لم يفسد صومه ، لأنه يخرج عن غير اختياره . وإن جامع ليلاً فأنزل نهاراً لم يفطر ، لأن مجرد الإنزال لا يفطر كالاختلام ، وإن كرر النظر فأنزل فسد صومه ، لأنه إنزال عن فعل في فعل الصوم أمكن التحرز عنه ، أشبه الإنزال باللمس ، وإن صرف بصره فأنزل لم يفطر لأنه لا يمكن التحرز عنه وإن أنزل بالفكر لم يفطر لذلك ، وإن استمنى بيده فأنزل أفطر ، لأنه إنزال عن مباشرة أشبه القبلة وسواء في هذا كله المنى والمذي ، لأنه خارج تخله الشهوة انضم إلى المباشرة به فأفطر به كالمني ، إلا في تكرار النظر لا يفطر ، إلا بإنزال المنى في ظاهر كلامه ، لأنه ليس بمباشرة .

فصل :

وما فعل من هذا ناسياً لم يفطره ، لما روى **أبو هريرة** عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : **إذا أكل أحدكم أو شرب ناسياً فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه** متفق عليه ، وفي لفظ : **فلا يفطر فإنما هو رزق رزقه الله تعالى** فنص على الأكل والشرب ، وقسنا عليه سائر ما ذكرناه ، وإن فعله مكرهاً لم يفطر ، لقوله صلى الله عليه وسلم : **من ذرعه القيء فليس عليه قضاء** فنقيس عليه ما عداه ، وإن فعله وهو نائم لم يفطر ، لأنه أبلغ في العذر من الناسي ، وإن فعله جاهلاً بتحريمه أفطر ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : **أفطر الحاجم والمحجوم** في حق رجلين رأهما يفعلان ذلك مع جهلهاما بالتحريم ، ولأنه نوع جهل فلم يعذر به ، كالجهل بالوقت ، وذكر **أبو الخطاب** أنه لا يفطر ، لأن الجهل عذر يمنع [التأنيم] فيمنع الفطر كالنسيان ، أو يمضمض أو استنشق فدخل الماء حلقه لم يفطر

، لأنه واصل بغير اختياره ولا تعديه فأشبهه الذباب الداخل حلقه وإن بالغ فيهما فوصل الماء فيه وجهان أحدهما : لا يفطر ، لأنه يغير اختياره .

والثاني : يفطر لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه لقيطة بن صبرة ، حفظاً للصوم ، فدل على أنه يفطره ، لأنه تولد بسبب منهي عنه ، فأشبهه الإنزال عن مباشرة ، وإن زاد على الثلاث فيهما فوصل الماء فعلى الوجهين .

وإن أكل يظن أن الشمس قد غابت ولم يغب ، أو أن الفجر لم يطلع وقد طلع ، أفطر ، لما روي عن حنظلة . قال : كنا بالمدينة في رمضان وفي السماء سحب ، فظننا أن الشمس قد غابت فأفطر بعض الناس ، ثم طلعت الشمس ، فقال عمر : من أفطر فليقض يوماً مكانه رواه سعيد بن منصور . ولأنه أكل ذاكراً مختاراً فأفطر ، كما لو أكل يظن أن اليوم في شعبان فبان في رمضان .

فصل :

وعلى من أفطر القضاء لقوله صلى الله عليه وسلم : **من استقاء فليقض** ولأن القضاء يجب مع العذر فمع عدمه أولى ، وعليه إمساك سائر يومه لأنه أمر به في جميع النهار فمخالفته في بعضه لا تبيح المخالف في الباقي . ولو قامت البينة بالرؤية بعد فطرته فعليه القضاء والإمساك لذلك . ولا تجب الكفارة بغير الجماع ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بها المحتجم ولا المستقي ، ولأن الإيجاب في الشرع ولم يرد بها إلا في الجماع ، وليس غيره في معناه ، لأنه أغلظ ، ولهذا يجب به الحد في ملك الغير ، والكفارة العظمى في الحج ، ويفسده دون سائر محظوراته ، ويتعلق به اثنا عشر حكماً .

فصل :

ومن جامع في الفرج أنزل أو لم ينزل فعليه القضاء والكفارة ، لما روى أبو هريرة أن رجلاً جاء فقال : يا رسول الله وقعت على امرأتي وأنا صائم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **هل تجد رقبة تعتقها ؟** قال : لا قال : **فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟** قال : لا ، قال : **فهل تجد إطعام ستين مسكيناً ؟** قال : لا ، قال : فسكت النبي صلى الله عليه وسلم ، فبينما نحن على ذلك أتى النبي صلى الله عليه وسلم بعذق فيه تمر فقال : **أين السائل خذ هذا فتصدق به** فقال الرجل : أعلى أفقر مني يا رسول الله ؟ فوالله ما بين لابتيها - يريد الحرطين - أهل بيت أفقر من أهل بيتي . فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه فقال : **أطعمه أهلك** متفق عليه . وسواء في هذا وطء الزوجة والأجنبية ، والحية الميتة ، والآدمية والبهيمة ، والقبل والدبر ، لأنه وطء في فرج موجب للغسل أشبهه وطء الزوجة ، ولأنه إذا وجب التفكير بالوطء في المحل المملوك ففيما عداه أولى ، ويحتمل أن لا تجب الكفارة بوطء البهيمة لأنه محل لا يجب الحد بالوطء فيه أشبهه غير الفرج ، وفي الجماع دون الفرج إذا أنزل روايتان :

إحداهما : تجب به الكفارة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يستفصل السائل عن الوقاع . والثانية : لا تجب ، لأنه مباشرة لا يفطر بغير إنزال فأشبهه القبلة ، ولا يصح قياسه على الوطء في الفرج ، لما بينهما من الفرق ، وإنما لم يستفصله النبي صلى الله عليه وسلم لأنه فهم منه الوقاع في الفرج ، بدليل ترك الاستفصال عن الإنزال . وتجب الكفارة على الناسي والمكره ، لأن النبي (ص) لم يستفصل السائل عن حاله ، وعن أحمد رضي الله عنه : كل أمر غلب عليه الصائم فليس عليه قضاء ولا غيره . فيدخل فيه الإكراه والنسيان ، لقول النبي (ص) : **عفي لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه** رواه النسائي . وقياساً على سائر المفطرات .

وقال ابن عقيل : إن كان الإكراه إلجاء . مثل أن استدخلت ذكره وهو نائم أو مغلوب على نفسه . فلا كفارة عليه ، لأنه لا فعل له . وفي فساد صومه احتمالان ، وإن كان بالوعيد ونحوه فعليه القضاء ، لأن الانتشار من فعله ولا كفارة عليه لعذره .

فصل :

وفي وجوب الكفارة على المرأة روايتان :

إحداهما : تجب ، لأنها إحدى المتواطئين فلزمتها الكفارة كالرجل .

والثانية : لا تلزمها ، لأن النبي (ص) لم يأمر امرأة المواقع بكفارة ، ولأنه حق مال يتعلق بالوطء من بين جنسه فاختص بالرجل كالمهر . فإن كانت ناسية أو مكرهة فلا كفارة عليها رواية واحدة ، لأنها تعذر بالعدو في الوطء ولذلك لا تحد إذا أكرهت على الزنا بخلاف الرجل ، والحكم في فساد صومها كالحكم في الرجل المعذور ، ولا تجب الكفارة بالوطء في غير رمضان ، لعدم حرمة الزمان .

فصل : ومن لزمه الإمساك في رمضان فعليه الكفارة بالوطء وإن كان مفطراً لأنه وطء يحرم بحرمة رمضان فوجبته الكفارة كوطء الصيام ومن جامع وهو صحيح مقيم ثم مرض أو جن أو سافر ، لم تسقط الكفارة عنه ، لأنه أفسد صوماً واجباً في رمضان بجماع تام فوجب الكفارة وجوباً مستمراً ، كما لو لم يطرأ عذر . وإن وطئ ثم وطئ قبل التكفير في يوم واحد فعليه كفارة واحدة بلا خلاف ، لأنها عبادة تكرر الوطء فيها قبل التكفير فلم تجب أكثر من كفارة كالحج ، وإن كان ذلك في يومين ففيه وجهان :

أحدهما : تجزئه كفارة واحدة لأنه جزاء عن جناية تكرر سببها قبل استيفائها فتداخلا كالحدود وكالتي قبلها .

والثاني : تلزمه كفارتان اختاره **القاضي** ، لأنه أفسد صوم يومين بجماع فوجبت كفارتان كما لو كانا في رمضانين ، فإن كفر عن الأول فعليه للثاني كفارة وجهاً واحداً ، لأنه تكرر السبب بعد استيفاء حكم الأول فوجب أن يثبت للثاني حكمه كسائر الكفارات .

فصل : والكفارة عتق رقبة ، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً للخبر .

وعند : أنها على التخيير بين الثلاثة ، لما روي عن أبي هريرة أن رجلاً أفطر في رمضان ، فأمره رسول الله (ص) أن يكفر بعتق رقبة ، أو صيام شهرين متتابعين ، أو إطعام ستين مسكيناً . رواه **مسلم** و **مالك** في **الموطأ** . و أو للتخيير ، والأول المذهب ، لأن الحديث الأول أصح وهو متضمن للزيادة ، وإن عجز عن الأصناف كلها سقطت ، لأن النبي (ص) أمر الذي أخبره بحاجته إليها بأكلها ، ويحتمل أن لا تسقط ، لأن النبي (ص) دفع إليه المكمل وأمره بالتكفير بعد إخباره بعجزه ، والأول أولى ، لأن الإسقاط آخر الأمرين فيجب تقديمه .

باب القضاء

يجوز تفريق قضاء رمضان ، لقول الله تعالى : **فعدة من أيام آخر** وهذا مطلق يتناول المتفرق ، وروى الأثرم بإسناده عن أحمد بن المنكدر أنه قال : بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن تقطيع قضاء رمضان ، فقال : **لو كان على أحدكم دين فقضاه من الدرهم والدرهمين حتى يقضي ما عليه من الدين هل كان ذلك قاضياً دينه ؟** قالوا : نعم يا رسول الله . قال : **فالله أحق بالعبء والتجاوز منكم رواه الدارقطني** بنحوه والمتتابع أحسن ، لأنه أشبه بالأداء وأبعد من الخلاف ، ويجوز له تأخيره ما لم يأت رمضان آخر ، لأن عائشة رضي الله عنها قالت : لقد كان يكون علي الصيام من رمضان فما أقضيه حتى يجيء شعبان . متفق عليه ، ولا يجوز تأخيره أكثر من ذلك لغير عذر ، لأنه لو جاز لأخرته عائشة ، ولأن تأخيره غير مؤقت ، إلحاقاً لها بالمندوبات ، فإن أخره لعذر فلا شيء عليه ، لأن فطر رمضان يباح للعذر فغيره أولى ، وسواء مات أو لم يمته لأنه لم يفطر في الصوم فلوم يلزمه شيء ، كما لو مات في رمضان ، وإن أمكنه القضاء فلم يقض حتى جاء رمضان آخر قضى وأطعم عن كل يوم مسكيناً ، لأن ذلك يروى عن ابن عمر وابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهم ، ولأن تأخير القضاء من وقته إذا لم يوجب قضاء أو جب كفارة ، كالشيخ الهرم وإن فطر فيه حتى مات قبل رمضان آخر ، أطعم عنه عن كل يوم مسكين ، لأن ذلك يروى عن ابن عمر رضي الله عنهما . وإن مات المفطر بعد أن أدركه رمضان آخر فكفارة واحدة عن كل يوم جزئه ، نص عليه ، لأن الكفارة الواحدة أزالته تفريطه فصار كالميت من غير تفريط . وقال **أبو الخطاب** : عليه كل يوم فقيران لأن كل واحد يقتضي كفارة ، فإذا اجتمعا وجب بهما كفارتان ، كالتفريط في يومين . ويجوز لمن عليه قضاء رمضان التطوع بالصوم ، لأنها عبادة تتعلق بوقت موسع فجاز التطوع بها في وقتها قبل فعلها كالصلاة ، وعنه : لا يجوز ، لأنها عبادة يدخل في جبرانها المال فلم يجز التطوع بها قبل فرضها كالحج ، والأول أصح ، لأن عمر كان يستحب القضاء فيها ، ولأنها أيام عبادة لا يكره القضاء فيها كعشر المحرم ، وعنه : يكره ، لأن علياً رضي الله عنه كرهه ، ولأن العبادة فيها أحب الأعمال إلى الله تعالى فاستحب توفيرها على التطوع .

باب ما يستحب وما يكره

ينبغي للصائم أن يحرس صومه عن الكذب والغيبة والنشتم والمعاصي ، لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: **إذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يصخب فإن سابه أحد أو قاتله فليقل إني تسحروا فإن في السحور بركة** متفق عليه ويستحب للسحور ، لما روى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال **لنبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: لا تزال أمتي بخير ما أخروا السحور وعجلوا الفطور من المسند.** ويستحب أن يفطر على رطب فإن لم يجد فعلى تمرات ، فإن لم يجد فعلى ماء ، لما روى أنس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر على رطبات قبل أن يصلي ، فإن لم يكن فعلى تمرات ، فإن لم يكن حسا حسوات من ماء ، وهذا حديث حسن ، ولا بأس بالسواك ، لأن عامر بن ربيعة قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم ما لا أحصي يتسوك وهو صائم ، وهذا حديث حسن . وهل يكره بالعود الرطب ، على روايتين :

إحدهما : لا يكره ، لأنه يروى عن عمر وعلي وابن عمر رضي الله عنهم .
والأخرى : يكره ، لأنه لا يأمن أن يتحلل منه أجزاء فطره .

فصل :

وتكره القبلة لمن تحرك شهوته ، لأنه لا يأمن إفضاءها إلى فساد صومه ومن لا تحرك شهوته فيه روايتان :

إحدهما : يكره ، لأنه لا يأمن من حدوث شهوة .

والأخرى : لا يكره ، ((لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم)) متفق عليه لما كان أملك لإربه ، وقد روي عن أبي هريرة أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن المباشرة للصائم فرخص له ، فاتاه آخر وسأله فنهاه ، فإذا الذي رخص له شيخ . والذي نهاه شاب . رواه **أبو داود** ، والحكم في اللمس وتكرار النظر كالحكم في القبلة ، لأنهما في معناها . ويكره أن يذوق الطعام ، فإن فعل فلم يصل إلى حلقه شيء لم يضره ، وإن وصل شيء فطره ، ويكره مضغ العلك القوي الذي لا يتحلل منه شيء ، فأما ما يتحلل منه أجزاء يجد طعمها في حلقه فلا يحل مضغه ، إلا أن لا يبلغ ريقه ، فإن بلعه فوجد طعمه في حلقه فطره ، وإن وجد طعم ما لا يتحلل منه شيء في حلقه ففيه وجهان :

أحدهما : يفطره كالكحل .

والثاني : لا يفطره ، لأن مجرد الطعم لا يفطره ، كمن لطح باطن قدميه بالحنظل فوجد مرارته في حلقه لم يفطره ، ويكره الغوص في الماء لئلا يدخل مسامعه ، فإن دخل فهو كالداخل من المبالغة في الاستنشاق ، لأنه حصل بفعل مكروه ، فأما الغسل فلا بأس به ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كلن يصبح جنباً ثم يغتسل .

فصل :

ويكره الوصال وهو أن يصوم يومين لا يفطر بينهما ، لما روى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : **لا تواصلوا قالوا : إنك تواصل ، قال : إني لست كأحد منكم إني أطعم وأسقى** متفق عليه . فإن آخر فطره إلى السحر جاز ، لما روى أبو سعيد أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : **لا تواصلوا فأیکم أراد أن يواصل فليواصل حتى السحر أخرج البخاري .**

باب صوم التطوع

وهو مستحب ، لما روى أبو هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله تعالى : كل عمل ابن آدم له ، إلا الصيام فإنه لي ، وأنا أجزي به ، الصيام جنة ، والذي نفس محمد بيده ، لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك ، للصائم فرحتان يفرحهما ، إذا أفطر فرح ، وإذا لقي ربه فرح بصومه متفق عليه وأفضله ما روى عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أحب الصيام إلى الله صيام داود كان يصوم يوماً ويفطر يوماً متفق عليه .

ويستحب صيام ثلاث أيام من كل شهر ، لما روى أبو هريرة قال : أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم بثلاث ، صيام ثلاث أيام من كل شهر ، وركعتي الضحى ، وأن أوتر قبل أن أنام ، متفق عليه . ويستحب أن يجعلها أيام البيض ، لما روى أبو ذر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا أبا ذر إذا صمت من الشهر ثلاثة أيام فصم ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وهذا حديث حسن ، ويستحب صوم الاثنين والخميس ، لما روى أسامة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم يوم الاثنين ويوم الخميس فسئل عن ذلك فقال : إن أعمال الناس تعرض يوم الاثنين والخميس . رواه أبو داود . ويستحب الصيام في المحرم ، لما روى أبو هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أفضل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله المحرم رواه مسلم ، وهذا حديث حسن . ويستحب صيام عشر ذي الحجة ، لما روى ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من هذه الأيام قالوا يا رسول الله ولا الجهاد في سبيل الله ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ولا الجهاد في سبيل الله ، إلا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع من ذلك بشيء وهذا حديث حسن صحيح . وصوم يوم عرفة كفارة سنتين وهو التاسع من ذي الحجة ، وصوم عاشوراء كفارة سنة ، وهو العاشر من المحرم ، لما روى أبو قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : يوم عرفة إني أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده وقال في صيام يوم عاشوراء : إني أحتسب على الله أن يكفر السنة التي بعده رواه مسلم . ولا يستحب لمن بعرفة أن يصوم ليتقوى على الدعاء ، لما روى ابن عمر قال : حججت مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يصمه ، ومع أبي بكر فلم يصمه ، ومع عمر فلم يصمه ، ومع عثمان فلم يصمه ، فأنا لا أصومه ولا أمر به . ولا أنهى عنه ، حديث حسن ، ومن صام شهر رمضان وأتبعه بست من شوال وإن فرقها فكانما صام الدهر ، لما روى أبو أيوب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من صام شهر رمضان وأتبعه بست من شوال فكانما صام الدهر كله رواه مسلم .

فصل :

ويكره أفراد الجمعة بالصيام . لما روى أبو هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا يصومن أحدكم يوم الجمعة إلا يوماً قبله أو يوماً بعده متفق عليه . وإفراد يوم السبت بالصوم ، لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم وهذا حديث حسن صحيح . فإن صامهما معاً لم يكره لحديث أبي هريرة ، ويكره أفراد أعياد الكفار بالصيام لما فيه من تعظيمها والتشبه بأهلها ، ويكره صوم الدهر ، لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قيل له : فكيف بمن صام الدهر ؟ قال : لا صام ولا أفطر حديث حسن . ولأنه يشبه التبتل المنهي عنه . ويكره أفراد رجب بالصوم ، لما فيه من تشبه برمضان وقد روي عن خريشة قال : رأيت عمر يضرب أكف الناس حتى يضعوها في الطعام . يعني في رجب . ويقول : إنما هو شهر كانت الجاهلية تعظمه ، ثم يقول : صوموا منه وأفطروا وروى سعيد بن منصور أوله بمعناه ولم يقل فيه : صوموا منه وأفطروا . وقال أصحابنا : يكره صوم يوم الشك وهو اليوم الذي يشك فيه هل هو من شعبان أو من رمضان إذا كان صحواً ، ويحتمل أنه محرم ، لقول عمار : من صام اليوم الذي يشك فيه الناس فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم رواه أبو داود و الترمذي نحوه وصححه والمعصية حرام . وكذلك استقبال رمضان باليوم واليومين ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : لا يتقدم أحدكم رمضان بصيام يوم أو يومين إلا أن يكون رجلاً كان يصوم صياماً فليصمه متفق عليه . وما وافق هذا كله عادة فلا بأس بصومه لهذا الحديث ، وقد دل هذا الحديث بمفهومه على جواز التقدم بأكثر من يومين . وقد روي عن أبي هريرة عن النبي (ص) انه قال : إذا كان النصف من شعبان فأمسكوا عن الصيام حتى يكون رمضان وهذا حديث صحيح فيحمل الأول على الجواز ، وهذا على نفي الفضيلة جمعاً بينهما .

فصل :

ويحرم صوم العيدين عن فرض أو تطوع ، فإن صامهما فقد عصى ولم يجزئه عن فرض ، لما روى أبو عبيد مولى ابن أزره قال : شهدت العيد مع عمر بن الخطاب فقال : هذان يومان نهى رسول الله (ص) عن صيامهما ، يوم فطرکم من صيامکم ، واليوم الآخر تأكلون من نسكکم . متفق عليه ، ولا يجوز صيام أيام التشريق ، لما روى نبيشة الهذلي قال : قال رسول الله (ص) : أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل رواه مسلم . وفي صيامهما للفرض روايتين : أحدهما : يحرم لهذا الحديث .

والثانية : يجوز لما روى ابن عمر وعائشة أنهما قالوا : لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم

يجد الهدي . رواه البخاري . وقسنا على صوم المتعة صوم كل فرض لأنه في معناه .

فصل :

ومن دخل في صيام تطوع فله الخروج منه ولا قضاء عليه ، وعنه : عليه القضاء ، لأنه عبادة فلزمت بالشروع بالحج .

والأول : المذهب ، لما روت عائشة قالت : قلت : يا رسول الله أهديت لنا هدية أو جاءنا زور وقد خبأت لك شيئاً : قال ما هو ؟ قلت : حبس ، قال : هاتيه فجننته به فأكل ثم قال : **قد كنت أصبحت صائماً** رواه **مسلم** . ولأن كل صوم لو أتمه كان تطوعاً ، لا يلزمه إتمامه ، وإن خرج منه لم يلزمه قضاؤه ، كما لو اعتقد من رمضان فيان في شعبان ، وإن كان الصوم مكروهاً فالفطر من مستحب ، لما روي عن جويرية بنت الحارث أن النبي (ص) دخل عليها يوم الجمعة وهي صائمة فقال : **أصمت أمس ؟ قالت :** لا ، قال : **أتريدين أن تصومي غداً ؟ قالت : لا ، قال : فأفطري** متفق عليه وسائر التطوعات من الصلاة والاعتكاف وغيرهما كالصوم ، إلا الحج والعمرة .

وعنه : أن الصلاة أشدها فلا يقطعها ، ومال إليها أبو إسحاق والجوزجاني ، لأن الصلاة ذات إحلال وإحرام فأشبهت الحج ، والأول المذهب ، لأن ما جاز ترك جميعه جاز ترك بعضه كالصدقة والحج والعمرة يخالفان غيرهما ، لأنه يمضي في فاسدهما فلا يصح القياس عليهما ، ومن دخل في واجب كقضاء أو نذر غير معين أو كفارة ، لم يجز له الخروج منه ، لأنه تعين بدخوله فيه ، فصار كالمعتين ، فإن خرج منه لزمه أكثر مما كان عليه .

فصل :

ويستحب تحري ليلة القدر ، لقول الله تعالى : **ليلة القدر خير من ألف شهر** ، وهي في رمضان ، لأن الله تعالى أخبر أنه أنزل فيها القرآن ، وأنه أنزل في شهر رمضان ، فيدل على أنها في رمضان . وأرجاه الوتر في ليالي العشر الأواخر ، لقول رسول الله (ص) : **من كان متحرياً فليتحرها في السبع الأواخر** وفي لفظ : **فاطلبوا في العشر الأواخر في الوتر منها متفق عليه** . وقال أبي بن كعب : أنها ليلة سبع وعشرون أخبرنا رسول الله (ص) أنها ليلة صبيحتها تطلع الشمس ليس لها شعاع . فعددتنا وحفظنا . هذا حديث صحيح ، أخرجه **مسلم** إلى قوله ((شعاع)) فهذا أصح علاماتها ، وقد روي عن النبي (ص) أنها ليلة بلجة سمحة لا حارة ولا باردة تطلع الشمس صبيحتها بيبضاء لا شعاع لها ، من المسند وروى أبو سعيد عن رسول الله (ص) أنه قال : **قد أريت هذه الليلة ثم أنسيتها وقد رأيتني أسجد في صبيحتها في ماء الطين** قال أبو سعيد : فأمرت تلك الليلة ، وكان المسجد على عريش فوكف المسجد ، فأبصرت عينا رسول الله (ص) ، انصرف علينا وعلى جبهته وأنفه أثر الماء والطين من صبح إحدى وعشرين . متفق عليه ، والحديثان يدلان على أنها تنتقل في ليالي الوتر من العشر ، لأن كل واحد منهما يدل على وجود علامتها في الليل ، فينبغي أن يجتهد في ليالي الوتر من العشر كله ، ويكثر من الدعاء لعله يوافقها ، ويدعو بما روي عن عائشة أنها قالت : يا رسول الله إن وافقتها فبم أدعو ؟ قال : **قولي اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عني** رواه **الترمذي** وقال : حديث صحيح

كتاب الاعتكاف

وهو لزوم المسجد لطاعة الله تعالى فيه ، وهو مستحب ، لما روت عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله تعالى ، ثم اعتكف أزواجه من بعده . متفق عليه ، وليس بواجب ، لأن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعلوه ، ولا أمروا به إلا من أراده ، ويجب بالنذر ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : **من نذر أن يطيع الله فليطعه** رواه البخاري .

فصل :

ويصح من الرجال والنساء ، وليس للمرأة أن تعتكف بغير إذن زوجها لأنه يملك استمتاعها فلا تملك تفويته بغير إذنه ، وليس للعبد الاعتكاف بغير إذن سيده ، لأنه يملك نفعه ، فإن أذن لهما ، صح منهما ، لأن أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم كن يعتكفن بإذنه ، وإن شرعا فيه تطوعاً فلهما إخراجهما منه وإن كان بإذنه ، لأنها يلزم بالشروع فيه ، وإن كان منذوراً مأذوناً فيه ، لم يجز إخراجها منه سواء كان معيناً أو مطلقاً ، لأنه يتعين بالشروع ويجب إتمامه فلم يجز التحليل منه كالصوم ، وإن كان النذر والدخول فيه بغير إذن ، فلهما منعهما من ابتدائه وإخراجها منه بعد الشروع فيه ، لأنه نذر يتضمن تفويت منافع مملوكة لغيرهما فأشبهه نذر عارية عبد غيره .

فصل :

والمكاتب كالحرة في الاعتكاف ، لأنه لا حق للسيد في نفعه ، ومن نصفه حر إن لم يكن بينهما مهابة ، فهو كالقن ، لتعلق حق سيده بنفعه في زمن اعتكافه ، وإن كان بينهما مهابة فهو في زمن سيده كالقن ، وفي زمن نفسه كالحرة لعدم حق السيد فيه .

فصل :

ولا يصح إلا بنية ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : **إنما الأعمال بالنيات** ، ولأنه عبادة محضة فأشبهه الصوم ، وإن كان فرضاً لزمه نية الفرضية ، ليميزه عن التطوع كصوم الفرض . وإن نوى الخروج منه ففيه وجهان : أحدهما : يبطل كما لو قطع نية الصوم . والثاني ، لا يبطل لأنه قرينة تتعلق بمكان فلا يخرج منها بنية الخروج كالحج .

فصل :

ويصح بغير صوم ، وعنه : لا يصح إلا به ، لما روى ابن عمر أن عمر رضي الله عنهما جعل عليه أن يعتكف في الجاهلية ، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : **اعتكف وضم** رواه أبو داود . والمذهب الأول ، لما روي عن عمر أنه قال : يا رسول الله إنني نذرت أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : **أوف بندرك** متفق عليه . ولو كان الصوم شرطاً لم يصح في الليل منفرداً ، ولأن كل عبادة صح بعضها بغير صوم صح جميعها بغيره كالحج ، والأفضل الصوم ، ليجمعوا بين العبادتين ويخرج من الخلاف ، فعلى هذه الرواية يصح اعتكاف ليلة وبعض يوم ، وعلى الأخرى لا يصح أقل من زمن يصح فيه الصوم . وإن نذر أن يعتكف بصوم ، لزمه ، لأنه صفة مقصودة في الاعتكاف فلزم بالنذر كالتتابع .

فصل :

ولا يصح من رجل ولا امرأة إلا في المسجد ، لقول الله تعالى : **وأنتم عاكفون في المساجد** ولا يصح من الرجل إلا في مسجد تقام فيه الجماعة ، لأنها واجبة عليه فلا يجوز تركها ، ولا كثرة الخروج الذي يمكن التحرز منه ، والأفضل أن يعتكف في الجامع ، لأن ثواب الجماعة فيه أكثر ، ويصح من المرأة في جميع المساجد لعدم وجوب الجماعة عليها .

ومن نذر الاعتكاف في مسجد بعينه ، جاز الاعتكاف في غيره لأن الله تعالى لم يعين لأداء الفرض موضعاً فلم يتعين بالنذر إلا المساجد التي قال النبي صلى الله عليه وسلم : **لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ، المسجد الحرام ومسجدي هذا ، والمسجد الأقصى** . متفق عليه . فإنها تتعين بالنذر ، فإن نذر الاعتكاف في المسجد الحرام لم يجزئه الاعتكاف في غيره ، لأنه أفضلها ، وإن نذره في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم جاز أن يعتكف في المسجد الحرام لفضله عليه ولم يجز في المسجد الأقصى ، لأنه مفضول ، وإن نذر الاعتكاف في المسجد الأقصى جاز له الاعتكاف فيهما ، لأنهما أفضل منه ، بدليل قول النبي صلى الله عليه وسلم : **صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام** رواه مسلم .

وفي المسند عن رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلاً قال يوم الفتح : يا نبي الله إنني نذرت لأصلين في بيت المقدس ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : **والذي بعث محمداً بالحق لو صليت هاهنا لقصى عنك ذلك كل صلاة في بيت المقدس** .

فصل :

فإن عين بنذره زمنياً ، تعين ولزمه أن يعتكف فيه ، لأن الله تعالى عين لعباده زمنياً فتعين بالنذر ، فإن نذر اعتكاف العشر الأواخر لزمه دخول معتكفه قبل غروب الشمس ليلة إحدى وعشرين ، ويخرج منه

بعد غروب شمس الشهر ، لأن ذلك هو العشر تاماً كان الشهر أو ناقصاً .
وعنه : أنه يدخل معتكفه إذا صلى الصبح ، لما روت عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي
الصبح ثم يدخل معتكفه ، متفق عليه . وإن نذرت عشر ليالي من الشهر فخرج الشهر ناقصاً لزمه
قضاء ليلة عن العاشرة ، لأنه صرح بذلك ، وإن نذر اعتكاف شهر بعينه لزمه دخول معتكفه قبل غروب
الشمس من أوله ، ويخرج منه بعد غروبها من آخره تاماً كان الشهر أو ناقصاً ، لأنه ذلك هو الشهر .
وإن نذر اعتكاف شهر مطلق خير بين اعتكاف ما بين هلالين وبين اعتكاف ثلاثين يوماً بالعدد لأن شهر
العدد ثلاثون يوماً . ويلزمه التتابع ، لأن الشهر بإطلاقه ينصرف إلى المتتابع فلزمه كما لو نذر يوماً .
وفيه وجه آخر لا يلزمه التتابع لأنه معنى يصح فيه التفريق فلم يجب التتابع فيه بمطلق النذر كما لو نذر
اعتكاف ثلاثين يوماً ويدخل في نذره الليل والنهار ، لأن الشهر عبارة عنهما ، وإن نذر اعتكاف ثلاثين
يوماً لم يلزمه التتابع ، لأن الأيام المطلقة توجد بدون التتابع ، والنذر يقتضي ما يتناوله لفظه .
وقال **القاضي** : يلزمه التتابع لما ذكرنا في الشهر ، فعلى قوله تدخل الليالي في نذره ، وعلى الأول لا
تدخل الليالي إلا أن ينويها أو يشترطها بلفظه ، لأن اليوم اسم لبياض النهار ، والتثنية والجمع تكرر
للواحد ، فإن شرط التتابع لزمه ودخل في نذره الليالي التي فيه خلل الأيام ، وكذلك إذا نذر الليالي
متتابعة دخل في نذره الأيام التي في خللها لأن ذلك يدخل في خلل نذره المتتابع فلزمه كأيام العشر ،
وإن نذر اعتكاف يوم ، لزمه دخول معتكفه قبل طلوع الفجر ، ويخرج منه بعد مغيب الشمس ليستوفي
اليوم يقيناً ، ولا يجوز تفريق ذلك في ساعات ، لأن اليوم اسم للكامل المتتابع ، فإن قال : لله تعالى
علي أن اعتكف أيام هذا الشهر أو ليلته أو شهراً بالليل أو بالنهار ، لزمه ما نذر ولم يدخل فيه ما سواه
، لأنه إنما يلزمه بلفظه ، فيجب ما يتناوله اللفظ . وإن نذر اعتكافاً معيناً متتابعاً ففاته ، لزمه قضاءه
متتابعاً ، لأن التتابع صفة فيه فلم يجز الإخلال بها في القضاء .
وإن لم يقل : متتابعاً ففيه وجهان :

أحدهما : يلزمه التتابع ، لأن الأداء متتابع فأشبهه ما لو تلفظ بالتتابع .
والثاني : لا يلزمه لأن التتابع في الأداء حصل ضرورة التعيين لا من نذره ، فلم يجب في القضاء كقضاء
رمضان ، فإن لم يكن التتابع واجباً في الأداء لم يجب القضاء بطريق الأولى .

فصل :

ولا يجوز الخروج من المسجد إلا لما لا بد له منه ، لما روت عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا اعتكف يدني إلي رأسه فأرجله وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان . متفق عليه . ولا
خلاف في جواز الخروج لحاجة الإنسان ، وإن احتاج إلى مأكول أو مشروب وليس له من يأتيه به ، فله
الخروج إليه ، لأنه مما لا بد له منه ، وإن حضرت الجمعة وهو في غير موضعها فله الخروج إليها ، لأنها
واجبة بأصل الشرع فلم يجز تركها بالاعتكاف كالوضوء : وإن دعي إلى إقامة شهادة تعينت عليه أو
صلاة جنازة تعينت عليه أو دفنها أو حملها ، فعليه الخروج لذلك ، لأن وجوبه أكد لكونه حق آدمي ، ولا
يبطل اعتكافه بشيء من هذا ما لم يطل الزمان ، لأنه خروج يسير مباح لم يبطل به الاعتكاف كحاجة
الإنسان .

فصل :

وإذا خرج لذلك فليس عليه العجلة في مشيه أكثر من عادته ، لأن ذلك يشق عليه ، ويجوز أن يسأل
على المريض أو غيره في طريقه ولا يعرج إليه ولا يقف ، لما روت عائشة رضي الله عنها قالت : إن
كنت لأدخل البيت للحاجة والمريض فيه فما أسأل عنه إلا وأنا مارة . متفق عليه . ولأنه بالوقوف يترك
اعتكافه وبالسؤال لا يتركه ، وإن احتاج إلى قضاء الحاجة وتم سفاية أقرب من منزله ، وأمكته التنظيف
فيها ، وهو ممن لا يحتشم من دخولها ، ولا نقص عليه فيه : لم يكن له المضي إلى منزله ، لأنه خروج
لغير حاجة ، وإن كان له منزلان فليس له قصد الأبعد لذلك ، فإن خشي ضرراً أو نقصاً في مروءته ، أو
انتظاراً طويلاً ، فله قصد منزله ، وإن بعد ، فإن بذل له صديق أو غيره الوضوء في منزله لم يلزمه ،
لأنه يحتشم ويشق عليه .

فصل :

لا يخرج لعيادة مريض ، ولا حضور جنازة لم تتعين عليه .
وعنه : أنه يشهد الجنازة ويعود المريض ولا يجلس ، ويقضي الحاجة ويعود إلى معتكفه لأن ذلك يروى
عن علي رضي الله عنه ، والأولى أولى ، لقول عائشة رضي الله عنها : السنة على المعتكف أن لا يعود
مريضاً ، ولا يشهد جنازة ، ولا يمسه امرأة ولا يباشرها ، ولا يخرج لحاجة إلا لما لا بد منه ، رواه **أبو داود** .
ولكن إن كان متطوعاً فله ترك اعتكافه لفعل ذلك ، ثم يعود إلى الاعتكاف ، وإن كان واجباً لم يجز له
تركه لما ليس بواجب ، وإن شرط فعل ذلك في نذره فله فعله ، وكذلك إن شرط العشاء في أهله ،
جاز ، لأنه يجب بعقده فكان الشرط فيه إليه كالوقوف ، وإن شرط أنه متى مرض أو عرض له عارض
خرج ، جاز شرطه لذلك ، وإن شرط الوطاء في اعتكافه أو الفرجة أو النزهة أو البيع للتجارة أو
التكسب بالصناعة في المسجد ، لم يصح شرطه ، لأن هذا ينافي الاعتكاف فلم يصح شرطه كتركه
الإقامة في المسجد .

فصل :

وإن خرج لما له منه بد ، بطل اعتكافه . فإن كان ناسياً ، فقال **القاضي** : لا يبطل لأنه فعل المنهي عنه في العبادة ناسياً فلم يبطلها كالأكل في الصوم وقال **ابن عقيل** : يبطلها ، لأنه ترك الاعتكاف فاستوى عمدته وسهوه كترك النية وحكم المكره حكم الناسي ، لأنه في معناه في العفو بالخبر الوارد فيهما ، وإن أخرج بعض جسده ، جاز ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج رأسه من المسجد وهو معتكف إلى عائشة فتغسله . متفق عليه . وله صعود سطح المسجد لأنه منه ، ولهذا منع الجنب من اللبث فيه . وفي رحبة المسجد ما يدل على روايتين ، وجمع **القاضي** بينهما بحملهما على حالين فقال : إن كان عليها حائط وباب ، فهي كالمسجد ، لأنها معه تابعة له ، وإن لم تكن محوطة لم يثبت لها حكمه ، وإن خرج إلى منارة خارجة من المسجد بطل اعتكافه ، لأنها ليست منه قال **أبو الخطاب** : ويحتمل أن لا يبطل ، لأنها منارة المسجد كالمتصلة به .

فصل :

وإذا دعت الحاجة إلى ترك الاعتكاف لأمر لا بد منه كحيض المرأة أو نفاسها ، أو وجوب الاعتداد عليها في منزلها ، أو لمرض يتعذر معه الاعتكاف إلا بمشقة شديدة ، أو لوقوع فتنة يخاف منها على نفسه أو ماله أو منزله ، أو لعموم النفي والاحتياج إلى خروجه ، فله ترك الاعتكاف لأن هذا يسقط به الواجب بأصل الشرع ، وهو الجمعة والجماعة وغيره أولى . وإذا زال العذر والاعتكاف تطوع . فإن شاء رجع إليه وإن شاء لم يرجع ، لأنه لا يلزم بالشروع . وإن كان منذوراً لم يخل من ثلاثة أحوال : أحدها : أن يكون نذراً أياماً معلومة مطلقة فعليه إتمام باقيها حسب ، لأنه يأتي بالمنذور على وجهه . الثاني : نذراً أياماً متتابعة غير معينة فهو مخير بين البناء والقضاء وكفارة يمين ، وبين أن يتدنّها ولا كفارة عليه .

الثالث : نذر مدة معينة فعليه قضاء ما ترك وكفارة يمين لتركه فعل المنذور في وقته ، إلا في الحيض والنفاس فإنه لا كفارة في الخروج له ، لأنه خروج لعذر معتاد فأشبهه الخروج لحاجة الإنسان . وذكر **القاضي** : أن كل خروج لواجب كالشهادة المتعينة . والنفي العام وقضاء العدة فلا كفارة فيه ، لأنه خروج واجب أشبه الخروج للحيض . وذكر **أبو الخطاب** رواية تدل على أن كل من ترك المنذور لعذر لا كفارة عليه ، قياساً على خروج الحائض من الاعتكاف .

فصل :

ويحرم على المعتكف الوطاء لقول الله تعالى : **ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد** ، فإن وطئ فسد اعتكافه ، لأن الوطاء إذا حرم في العبادة أفسدها كالصوم والحج ، والعامد والساهي سواء ، لأن الجماع في العبادة يستوي عمدته وسهوه بدليل الحج والصوم ولا كفارة عليه نص عليه . وعنه : عليه الكفارة ، لأنها عبادة يفسدها الوطاء فوجب به الكفارة كالحج . والأول : المذهب ، لأنها عبادة لا تجب بأصل الشرع ، ولا تلزم بالشروع فلا يجب بإفسادها كفارة ، كصوم غير رمضان ، وهذا ينقض القياس الأول . واختلفت موجبا للكفارة فيها :

فقال **القاضي** : هي كفارة الوطاء في رمضان قياساً لها عليها . وعن **أبي بكر** : هي كفارة يمين ، لأنها كفارة نذر فكانت كفارة يمين كسائر كفاراته . وأما المباشرة فيما دون الفرج فإن كانت لغير شهوة فهي مباحة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدني رأسه إلى عائشة فترجله وهو معتكف ، وإن كانت لشهوة فهي محرمة ، لقول عائشة : السنة للمعتكف أن لا يمس امرأة ولا يباشرها . رواه **أبو داود** .

فإن فعل فأنزل أفسد اعتكافه وإلا فلا ، كقولنا في الصوم . وإن شرب مسكراً أو ارتد فسد اعتكافه ، لأنه خرج بذلك عن أن يكون من أهل المسجد فصار كالخارج منه ، وكل موضوع فسد اعتكافه التطوع فلا قضاء عليه ولا غيره لأنه لا يلزم بالشروع فهو كصوم النفل ، وإن كان نذراً متتابعاً بطل ما مضى منه واستأنف ، لأن التتابع وصف في الاعتكاف أمكن أن يأتي به فلزمه ، كعدة الأيام . وإن كان نذره مدة معينة ففيه وجهان :

أحدهما : يبطل ما مضى ويستأنف ، لأنه اعتكاف متتابع فأشبهه المقيد بالتتابع لفظاً . والثاني : لا يبطل الماضي ويستأنف ، لأن التتابع حصل ضرورة التعيين ، والتعيين مصرح به في النذر ، فالمحافظة على المصرح به أولى . فعلى هذا يقضي ما أفسده ويتم كما لو أفسد لعذر ، وعليه كفارة في الوجهين جميعاً .

فصل :

وليس للمعتكف بيع ولا شراء إلا لما لا بد منه كالطعام ونحوه ، ولا يتكسب بالصنعة ، لأن الاعتكاف لزوم طاعة الله وعبادته في المسجد والتجارة فيه تنافيه ، فإن النبي (ص) نهى عن البيع والشراء في المسجد . وهو حديث حسن ، فإن خرج ترك اعتكافه ولا يخيظ في المسجد ولا يعمل صنعة ، سواء كان محتاجاً إلى ذلك أو لو يكن ، لأن المسجد لم يبن لذلك ، قال **أحمد** رضي الله عنه في المعتكف يخيظ : لا ينبغي له أن يعتكف إذا كان يريد أن يعمل . وإن فعل شيئاً من ذلك في المسجد لم يفسد اعتكافه لأنه لا ينافيه .

فصل :

وليس له أن يبول في المسجد في إناء ، لأن هذا يقبح ويفحش فوجب صيانة المسجد عنه ، كما لو أراد أن يبول في أرضه ثم يغسله ، وإن أراد الفصد أو الحمامة ، أو القيء فيه فهو كذلك ، لأنه إراقة النجاسة فهو كالبول ، وإن دعت إلى ذلك ضرورة ، خرج من المسجد ففعله ، كما يخرج لحاجة الإنسان وإن استغنى عنه فليس له فعله و للمستحاضة الاعتكاف وتحترز بما يمنع تلويث المسجد ، لما روت عائشة رضي الله عنها قالت : اعتكفت مع رسول الله (ص) في المسجد امرأة من نسائه فكانت ترى الحمرة والصفرة وربما وضعت الطلست تحتها وهي تصلي . أخرجه البخاري . ولأن هذا لا يمنع الصلاة فلم يمنع الاعتكاف ، بخلاف ما قبله .

فصل :

ويجوز للمعتكف الأكل في المسجد ، ويضع سفرة أو غيرها يسقط عليها ما يقع منه كيلا يتلوث المسجد ، ويغسل يده في طلست ليفرغ خارج المسجد ، ولا يجوز له الخروج لغسل يديه ، لأنه خروج لما له منه بد ، وله أن يتنظف ويرجل شعره ويغسله ، لأن النبي (ص) كان يفعله وهو معتكف ، وله أن يتطيب ويلبس رفيع الثياب ، لأن هذه عبادة لا تحرم اللباس ، فلا تحرم ذلك كالصوم ، وله أن يتزوج ويشهد النكاح لذلك ، وله أن يحدث غيره ويأمر بحاجته ، لما روت صفية رضي الله عنها : أن رسول الله (ص) كان معتكفاً فأثيته أزوره ليلاً ، فحدثته ثم قمت لأنقلب فقام معي ليقلبني . متفق عليه .

فصل :

ويستحب له التشاغل بالصلاة والذكر وتلاوة القرآن ، واجتناب ما لا يعنيه من الأقوال والأفعال ، فإن من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه ، ويجتنب الجدال والمرء والسباب والفحش والإكثار من الكلام ، فإن ذلك مكروه في غير الاعتكاف ، ففي الاعتكاف الذي هو استشعار بطاعة الله تعالى ولزوم عبادته ، وبينه أولى ، ولا يبطل الاعتكاف بشيء من ذلك لن لما لم يبطل بمباح الكلام ، لم يبطل بمحرمه كالصوم .

فصل :

فأما التزام الصمت فليس من شريعة الإسلام لما روى قيس بن مسلم قال : دخل أبو بكر الصديق رضي الله عنه على امرأة من أحمس ، فرأها لا تتكلم ، فقال : ما لها لا تتكلم ؟ فقالوا : حجت مصمتة ، فقال لها : تكلمي فإن هذا لا يجز ، هذا من عمل الجاهلية ، فتكلمت رواه البخاري . وعن علي رضي الله عنه عن رسول الله (ص) أنه قال : لا صمات يوم إلى الليل رواه أبو داود . فإن نذر ذلك فهو كندر المعاصي على ما سيأتي .

قال ابن عقيل : ولا يجوز جعل القرآن بدلاً من الكلام ، لأنه استعمال له في غير ما هو له ، فهو كتوسد المصحف ، وقد جاء : لا يناظر بكتاب الله . أي : لا يتكلم به عند الشيء تراه كأن ترى لرجلاً جاء في وقته فتقول : وجئت على قدر يا موسى . وذكر أبو عبيد نحو هذا .

فصل :

وأما قراءة القرآن وتدريس العلم ومناظرة الفقهاء ومذاكرتهم وكتابة العلم فحكي فيه روايتان : إحداهما : يستحب ، اختارها أبو الخطاب ، لأن ذلك أفضل العبادات لتعدي نفعه ، ويمكن فعله في المسجد فكان مستحباً له كالصلاة .

والثانية : لا يستحب وهو ظاهر المذهب ، لأن الاعتكاف عبادة شرط لها المسجد فلم يستحب ذلك فيها كالطواف والصلاة . وعلى هذه الرواية فعله لهذه الأمور أفضل من اعتكافه الشاغل عنها . قال المروزي : قلت لأبي عبد الله إن رجلاً يقرئ في المسجد يريد أن يعتكف لعله أن يختم في كل يوم ؟ فقال : إذا فعل هذا كان لنفسه ، وإذا قعد في المسجد كان له ولغيره يقرئ أحب إلي .

فصل :

ومن اعتكف العشر الأخير من رمضان استحب أن يبيت ليلة الفطر في معتكفه ، ثم يخرج من المصلى في ثياب اعتكافه ، لأن أبا قلابة وأبا بكر بن عبد الرحمن وأب مجلز والمطلب بن حنطب وإبراهيم النخعي كانوا يستحبون ذلك ، ولأنها ليلة تتلو العشر ورد الشرع بالترغيب في قيامها والعبادة فيها ، فأشبهت ليالي العشر ، والله سبحانه وتعالى أعلم .